الأمم المتحدة

A/ES-10/662–S/2014/765

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجِّه انتباهكم بشكل عاجل، مرة أخرى، إلى تصاعد التوترات بشكل خطير في القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. إذ تؤدي السياسات غير القانونية وأعمال الاستفزاز والتحريض المستمرة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنيها والمتطرفين الآخرين، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وأماكنه المقدسة، إلى الزيادة من حدة التوترات العالية في الأصل، مما يهدد بوقوع مزيد من الاضطرابات وزعزعة استقرار الحالة التي تتسم بهشاشة بالغة على أرض الواقع، على نحو ما يبيِّنه تزايد عدد الاحتجاجات والصدامات، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة.

ففي خرق خطير للقانون الدولي، وبازدراءٍ تام للمطالب الدولية المتكررة بوقف هذه الأعمال، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حملتها الاستيطانية غير القانونية الهادفة بشكل واضح إلى ترسيخ سيطرتها غير المشروعة على الأرض الفلسطينية التي احتلتها عن طريق الحرب منذ عام ١٩٦٧، والقضاء بشكل منهجي على الحلّ على أساس وجود دولتين. وتُنفَّذ هذه الحملة الاستيطانية التي لا هوادة فيها بأشنع مظاهرها في القدس الشرقية المحتلة، مع استمرار الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، وشنِّ الهجمات العنيفة ضد المدنيين

14-63407 (A) 291014 301014

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفلسطينيين، وهدم المنازل الفلسطينية، والتشريد القسري للسكان الفلسطينيين في المدينة، والإعلانات الاستفزازية بشأن بناء مستوطنات.

وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في إجراء انتقامي سافر عقب الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي، عن قرار بناء ١ ٠٠٠ وحدة إضافية في مستوطنتَي ''هارحوما'' غير القانونية (جبل أبو غنيم) بجنوب القدس الشرقية المحتلة، و ''رامات شلومو'' بشمال القدس الشرقية المحتلة. وسبق هذا الإعلان قيام مستوطنين متطرفين ترعاهم الدولة بالاستيلاء، في الأسبوع الماضي، على ٣٥ منزلاً فلسطينياً في حي سلوان في المدينة، في ما يشكل فعلاً إجرامياً آخر يقوم على مصادرة الممتلكات والتشريد القسري للأسَر الفلسطينية التي تعاني باستمرار من الضغط والعنف والتمييز والعنصرية في المدينة، بينما الأعمال الوحشية والأفعال الكيدية التي يرتكبها المستوطنون والمتطرفون الإسرائيليون في ارتفاع مستمر.

ونُدين بقوة كل هذه الأعمال والخطط غير المشروعة المتزامنة مع التشريعات الإسرائيلية الاستفزازية، التي يتعين شجبها، والتي تقترح تغيير الوضع الراهن في حرم المسجد الأقصى. وفي هذا الصدد، نحذِّر من الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها أعمال الاستفزاز والتحريض الإسرائيلية المتواصلة بلا هوادة، بما في ذلك من جانب المسؤولين الإسرائيليين والمتطرفين الآخرين، وبما يشمل الهجمات على المصلِّين الفلسطينيين الأبرياء في الحرم الشريف الذي يؤوي المسجد الأقصى الشريف وقبَّة الصخرة، ونحذِّر من أي محاولات لتغيير الوضع القائم منذ زمن طويل في هذا المكان المقدس. ونؤكد أن هذه الأعمال تؤجج الحالة المضطربة أصلاً وتهدد بمواصلة إثارة الحساسيات الدينية في المدينة وإشعال فتيل جولة أخرى من العنف.

ونناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تُلغي خططها وأن توقِف على الفور كل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وكل أعمال الاستفزاز والتحريض الأخرى في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. ونشير، في هذا الصدد، إلى ما قرره مجلس الأمن على نحو واضح، بما في ذلك في قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، بشأن عدم قانونية السياسات والإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتغيير طابعها ومركزها.

وعلاوة على ذلك، نشير إلى قرار المجلس بأن يعتبر جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ''لتغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها،

ولا سيما القانون الأساسي الأخير المتعلق بالقدس، باطلة ولاغية، ويجب إلغاؤها على الفور''. ولا بد لمجلس الأمن من العمل جدياً على دعم قراراته، بسبل منها اتخاذ إجراءات لكفالة احترام تلك القرارات من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وامتثالها لجميع الواجبات الناشئة عنها بما يتفق مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى مجلس الأمن أن يعقد على الفور جلسة طارئة لمعالجة الحالة المتأزِّمة في القدس الشرقية المحتلة نتيجةً لكافة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية المذكورة أعلاه، بهدف إرغام إسرائيل على الكف عن انتهاكاتها فوراً وبشكل تام، والالتزام بمسار السلام الذي تخلَّت عنه بشكل واضح ودون مبالاة.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا الـ ٥٢٥ الصادرة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (A/ES-10/661-S/2014/748) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولا بد من تقديم الجناة إلى المحاكمة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة